

الأهمية السياسية لمنطقة الجزيرة من العراق

أ. د. سعدون شلال

جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

الباحث : شذى حسين

جامعة الكوفة

المقدمة :

لا تقل الأهمية السياسية عن الأهمية البشرية والاقتصادية وذلك لما لها من تأثيرات مباشرة في العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية . كما تعد الأهمية السياسية ثمرة من ثمار التنمية الاقتصادية والبشرية فهي تعكس محصلة التفاعل بين الأرض بكافة مواردها والإنسان بمختلف قدراته . ولذلك تأثرت الأهمية السياسية تأثيراً كبيراً بمستوى الموارد والتنمية الاقتصادية في الدولة . وهنا تبرز الجغرافيا من بين جميع العلوم التي تهتم بمثل هذه الموضوعات ضمن منهجيتها ، فغياب الصورة الحقيقية عن الأوضاع السياسية وعلاقتها بالتنمية في منطقة الدراسة أدى الى ظهور نقاط ضعف في العديد من الجوانب الطبيعية والبشرية والاقتصادية .

يمتلك اقليم الجزيرة من العراق خصائص جغرافية حيوية مهمة لها تأثير في قوة الدولة . فامتلاك الاقليم مقومات القدرة السكانية التي تعتمد على الموارد الطبيعية والثروة الاقتصادية التي تدعم قدرة الدولة في البناء الداخلي وبالتالي قدرتها على لعب دور ايجابي في محيطها الاقليمي اذا ما أستثمرت بشكل صحيح . وفي هذه الدراسة تم تسليط الضوء على متغيرات العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها اقليم الجزيرة وحقيقة تأثيرها في قوة العراق السياسية والاقتصادية . لكن قلة مشاريع التنمية والاستثمار وتركز السكان والمشاريع الاقتصادية في مناطق دون اخرى ولد ضغطاً في مناطق التركيز وبالتالي أدى الى تخلفها فضلاً عن تخلف مناطق اخرى مما اثر سلباً في الناحية الاقتصادية والامنية والعسكرية والسياسية ، الامر الذي أدى الى ضعف المنطقة وسهولة السيطرة عليها من قبل الارهابيين والعصابات المسلحة بعد عام ٢٠٠٣ فكان ذلك نتيجة عدم توازن بين انتشار موارد الاقليم واستغلالها اذ تتوفر في الاقليم ثروات معدنية فضلاً عن الاراضي التي يمكن استغلالها للانتاج الزراعي مع العلم ان منطقة الدراسة لها الصدارة بين اقاليم العراق في الانتاج الزراعي.

نتيجة لضعف استغلال موارد الاقليم الطبيعية والبشرية جعل من البحث يتناول المعطيات الطبيعية والبشرية ولا سيما تأثير ذلك في الاهمية السياسية ، الذي يعد نتاجاً لهذه المعطيات والاثـر الذي تتركه في الجانب السياسي ومدى اهمية ذلك في امن الدولة وقوتها. فالتوزيع الجغرافي المتوازن للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التنموية يؤثر ايجابياً في تماسك الدولة ، وحينها تكون الدولة قادرة على اداء مهامها الاقتصادية والاجتماعية والامنية والسياسية اتجاه الشعب . وهنا جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول تناولنا فيها المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية والمقومات الامنية والعسكرية لاقليم الجزيرة واثـر ذلك على النواحي الاقتصادية والعسكرية والامنية والسياسية .

الاطار النظري

١- مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في طرح عدد من الاسئلة غير مجاب عليها ويتم الاجابة عليها من خلال معطيات البحث ، ستتضمن الاسئلة سؤال رئيسي وعدد من الاسئلة الثانوية ، وعلى النحو الآتي :

– هل يوجد لمنطقة الجزيرة اهمية سياسية بالنسبة للعراق ؟

أ – هل الجانب الطبيعي يدعم الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة ؟

ب – هل الجانب البشري يدعم الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة ؟

ج – هل الجانب الاقتصادي يدعم الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة ؟

د – هل الجانب العسكري والامني يدعم الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة ؟

٢ – فرضية الدراسة :

تمثل فرضية الدراسة جواب مبسط للمشكلة ومن خلالها يقوم الباحث بجمع المعلومات للوصول الى نتائج التي يمكن من خلالها قبول الفرضية او تعديلها او حتى رفضها ، وهنا يمكن صياغة فروض وبالشكل الآتي:

– يوجد اهمية سياسية لمنطقة الجزيرة من العراق ؟

أ – يدعم الجانب الطبيعي الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة من العراق .

ب – يدعم الجانب البشري الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة من العراق .

ت- يدعم الجانب الاقتصادي الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة من العراق .

ث- يدعم الجانب العسكري والامني الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة من العراق .

٣ - حدود منطقة الدراسة :

تقع حدود اقليم الجزيرة فلكياً بين دائرتي عرض (٣٣° ٣٧°) شمالاً، وبين خطي طول (٤١° - ٧° ٤٣°) شرقاً، وبمساحة قدرها (٤٩٧٢١) كم^٢ ، وتقع ٨٠% منها في الاقسام الغربية الواقعة غرب نهر دجلة من محافظة نينوى و ٢٠% ضمن محافظتي غرب دجلة من صلاح الدين وشمال نهر الفرات من محافظة الانبار .

٤ - منهج الدراسة :

إنَّبع منهج تحليل القوة في دراسة المقومات الجغرافية للمنطقة لمعرفة مواطن القوة ومواطن الضعف في وتوضيح مدى مساهمتها في بناء قوة الدولة . فضلاً عن استخدام المنهج الوظيفي في تحليل المنطقة من الناحية السياسية من خلال الوظائف الداخلية المتمثلة بتقديم الخدمات السكان وخلق حالة الوئام والانسجام بين السكان وحمايتهم وتوفير الامن اللازم للحفاظ على كيانها الداخلي ، اما الوظائف الخارجية التي تؤديها الدولة اقامة وتوسيع علاقة الدولة الاقتصادية والسياسية مع الدول الاخرى ، ومعرفة مدى قدرة الدولة على التكيف والبقاء والنمو في ظل الظروف والأوضاع الخارجية حولها ، ووضع حلول لمشكلاتها الإقليمية مع الدول المجاورة . كذلك المنهج التاريخي لبيان الاحداث التاريخية ذات الصلة بالأهمية السياسية للمنطقة وتطور رسم حدودها السياسية ، والجذور التاريخية لإحدى المشكلات التي تواجهها واثرها في مستقبلها السياسي ، فقد لعبت هذه الاحداث دوراً كبيراً في مسار ما بعد الحرب العالمية الاولى ، وكذلك في الوقت الحاضر بعد عام ٢٠٠٣ .

٥ - اهداف الدراسة واهميتها :

١. بيان الاهمية السياسية لإقليم الجزيرة من العراق .
٢. عرض الموارد الطبيعية لإقليم الجزيرة التي يمكن استثمارها اقتصادياً.
٣. البحث في الاهمية العسكرية لإقليم الجزيرة وبيان الاثر السلبي لتخلفها الاقتصادي وتردي المستوى الامني واثار ذلك في الجانب العسكري .
٤. اعادة النظر في مستوى الواقع الاقتصادي .
٥. بيان الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة ودورها في تفعيل العلاقات بين العراق والدول الاقليمية المجاورة له عبرها .
٦. حاجة العراق الى المزيد من الدراسات السياسية .

المقومات العسكرية والامنية لاقليم الجزيرة

تعتمد الدولة في بناء كيانها على عوامل جغرافية ، تختلف هذه العوامل من دولة الى اخرى ، هذا الاختلاف هو الذي يحدد قوة الدولة او ضعفها في ضوء المتغيرات العالمية ، وتعتبر هذه مكملة بعضها للبعض الآخر ، وان فقدان احد هذه العوامل في دولة ما ستؤدي إلى اختلاف في قوتها مقارنة بالدول الأخرى. ولدراسة هذه العوامل بشكل تفصيلي يعطينا مقدار القوة والضعف في الدولة ومن ثم فلسفتها من الناحية السياسية ، وكان لها الدور البارز في سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، التي لها الاثر الواضح في التخطيط السياسي . ومن خلال التفاعل فيما بين المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تناولناها في الفصول السابقة التي ساعدت على بيان مقدار الاهمية السياسية لمنطقة الدراسة ، التي شكلت جزء من ملامح نظام الاقليم فبينت اهمية الاقليم السياسية التي اثرت وتؤثر في قوة الدولة ، لتدخل موقع الاقليم مع مواقع صنع القرار السياسي في العراق .

ولا بد لنا من استعراض كل من العوامل العسكرية والامنية والاقتصادية والسياسية للمنطقة لتكتمل الصورة النهائية للاقليم وبالتالي يمكن استنتاج مايمكن ان يحتاج اليه الاقليم ليكون اكثر فاعليه ومساهمة في دعم قوة الدولة .

— العامل العسكري

يعد العامل العسكري من ابرز واهم العوامل المؤثرة في دور الدولة الاقليمي ، كونه يرتبط بقوة الدولة على توظيف قواتها المسلحة كماً ونوعاً ، ولذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرات الاقتصادية البشرية والتكنولوجية للدولة لتحقيق اهداف سياستها الخارجية ودورها الاقليمي . وتعتمد أي دولة في العالم في ادارة شؤونها وإستراتيجيتها المختلفة -الداخلية والخارجية- على وسيلتين مهمتين، أولهما هي الوسيلة الدبلوماسية، وثانيهما هي القدرة العسكرية، إذ ينبغي موازنتهما واستثمارهما على أفضل وجه ^(١). فطالما كان جوهر السوق هو التنبؤات والتقديرات التي تتناول الظروف المحتملة وطبيعة الحرب المقبلة وأساليب وطرق إدارة الصراع ، فأن المفكر السوقي عليه أن يجتهد ويتنبأ في ضوء التطورات والتغيرات المستقبلية ^(٢).

لقد مثلت الثروة والمعرفة التكنولوجية الاساس الجديد للقوة العسكرية ، بمعنى الاندماج في التكنولوجيا المتطورة والاقتصاد المتطور، الأمر الذي يجعل القوة الشاملة بمضمونها المعاصر معبرة عن نموذج من الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية في آن واحد ، ويمكن تعريف القدرة العسكرية بانها (الأداة النهائية لحسم الصراع بين الدول في إطار قوتها الشاملة) ، اذ يجب على كل دولة أن تتوافر لديها أداة

عسكرية تقف ظهيراً خلف الجميع بغية الحفاظ على كيان الدولة وأمنها، فهي بمثابة عصا غليظة مرفوعة قادرة على الردع، وهذا ما يتطلبه العراق من أجل بناء دوره الإقليمي^(٣). ترتبط الجغرافيا بعلاقة قوية بالتحركات العسكرية وسير العمليات الحربية إذ تمثل الأرض بواقعها الطبيعي والبشري مسرحاً للعمليات العسكرية^(٤)، من حيث طبيعة مظاهر سطح الأرض وما تتطلبه من أعداد خطط الهجوم ونوع السلاح المستخدم ونوع الحركات العسكرية، فضلاً عن دراسة كافة متغيرات البيئة الاقتصادية كعنصر أساسي في الحرب^(٥). هنا تفرض الظروف الجغرافية في العمليات العسكرية من حيث طبيعة السطح وتأثيره في المواقف الهجومية بطرق مختلفة فقد تُسهل أو تعيق الحركات العسكرية، فالمناطق المنبسطة تُسهل فيها الحركة كونها أراضي مكشوفة سهلة الاختراق فلا تتيح الاغطاء أو تستر محدود، أما المناطق الجبلية والتلال فيستفاد من تضاريسها المرتفعة في حجب المراقبة إذ يرتبط مبدى الرؤيا عكسياً مع التضاريس بصورة عامة، كذلك بعض اصناف المعدات العسكرية ذات فعاليته محدودة في الجبال نتيجةً لصعوبة الحركة في المناطق الوعرة حيث تعمل على تعطيل محاولات العدو الهجومية^(٦). فضلاً عن متغيرات البيئة البشرية سواء كانت بشكل مباشر من خلال توزيع السكان وقربهم أو بعدهم من مسرح العمليات العسكرية ومدى اسهامهم في المعركة سواء في القتال المباشر أو تقديم الدعم والاسناد للقوات الصديقة أو اعاقا تقدم القوات المعادية وافشالها أو غير مباشر من خلال قدرات السكان وامكانياتهم على رفد القوات المسلحة ودعمها^(٧).

مقومات الجغرافية العسكرية لمنطقة الجزيرة

تؤثر المقومات الجغرافية في تحديد الواقع الاقتصادي، والسكاني، والنفسي للدول، والذي بدوره يؤثر على ما يتعلق بالاقتصاد والسياسة والإمكانات العسكرية فينعكس على نوعية العلاقة بين الدولة والدول الأخرى ولاسيما القريبة منها جغرافياً، وينبع تأثير هذه المقومات في إستراتيجية الدولة ودورها الإقليمي من مجمل خصائصها الجغرافية نتيجة لتنوعها وتباين درجة تأثيره.

١- الموقع الجغرافي والحدود مع دول الجوار

تهتم الجغرافيا العسكرية بدراسة الموقع لما له من اثر مهم على الحركات العسكرية، كذلك تأثير الحالة الاقتصادية والاجتماعية لاستنتاج تأثير هذه النواحي على مجرى الحركات السوقية^(٨). ويؤثر موقع الدولة تأثيراً مباشراً على سياستها الداخلية والخارجية، وإستراتيجيتها، بل وعلى مكانتها ومركزها الإقليمي والدولي، وقد يكون الموقع الجغرافي اثر إيجابياً وسلبيّاً في آن واحد^(٩). فهناك علاقة بين الموقع الجغرافي لدولة ما وبناء قواتها المسلحة، تحدث اغلب الحركات العسكرية في الاقليم العسكرية الاعتيادية^(١٠)، فوفرة الموارد الطبيعية والغنى الاقتصادي في المناطق المعتدلة هذا يجعلها مستهدفة من قبل قوات

اجنبية طامعة ، الامر الذي يحتم على الدولة توسيع قواتها المسلحة لتتمكن من حماية الامن الوطني داخلياً وخارجياً^(١١)، ويفرض موقع الدولة الحبيسة ان تسعى للوصول الى اي منفذ يوصل الى البحر ولهذا نجدها تركز في قواتها على القوات البرية والجوية مستعيضة عن حرمانها من البحر^(١٢). ويؤثر الموقع الجغرافي في القوات المسلحة من حيث طول خط الحدود الذي يعد عامل خطر يهدد امن الدولة وخاصةً اذا كانت هناك نوايا او اطماع من دولة اتجاه دولة اخرى وهذا يستوجب ان تسعى الدولة الى تنظيم قوات مسلحة كبيرة وقوية من مختلف الصنوف لاغراض الدفاع او التعرض المقابل ، وان كانت العلاقات حسنة فلا يتطلب ذلك الا التركيز على قوات حرس الحدود^(١٣).

سنناول هنا الوضع الجغرافي لهذه الحدود واثرها في الجانب العسكري فضلاً عن استعراض مشكلة الحدود التاريخية التي تثار بين الحين والآخر التي تؤثر في مستقبل الاقليم من حيث تحركات الدول الاقليمية ، ومن الجدير ان نسلط الضوء على ابرز المشاكل الحدودية مع تركيا ، هذه القضية سنتطرق اليها بسبب الوضع الجاري في سوريا والمتمثلة بالحركات العسكرية المدعومة من قوى خارجية ودول اقليمية ومنها تركيا والتي اثرت وتؤثر في العراق وبالاخص منطقة الدراسة كونها تجاور سوريا وتقترب من تركيا ، وخشيةً من تطور الاوضاع في سوريا وامتدادها الى العراق ، الامر الذي يمثل فرصة قد تستغلها تركيا للتدخل بحجة حماية الاقلية التركمانية في تلعفر .

الحدود العراقية السورية :

تؤثر الحدود العراقية- السورية تأثير بالغ على الحركات العسكرية ، فلمجاورة سوريا لإسرائيل جعل للحدود مع سوريا أهمية استراتيجية كبيرة سنتطرق إليها عند مناقشة الساحات . اما شكل الحدود فاتصف بأنه محدب بالنسبة للعراق ومقعر بالنسبة للجانب السوري ، إلا انه لا أهمية عسكرية لهذا التحدب والتقعر لمرور الحدود في منطقة صحراوية قليلة او معدومة العوارض الطبيعية عدا جبل سنجار^(١٤). وقد شهدت الحدود العراقية السورية بعد عام ٢٠٠٣ خروقات من قبل الارهابيين القادمين من سوريا .

كان العراق وما يزال احد الدول المهمة استراتيجياً إذ كان له دور ملموس في مجمل القضايا الإقليمية ، إلا أن أحداث عام (٢٠٠٣) من احتلاله وتغيير نظامه السياسي ، وتدهور الوضع الأمني ، وضعف مؤسساته الأمنية ، وانهيار بنيته التحتية ، وتدمير اقتصاده ، والأزمات الداخلية التي مر بها ، كل هذه الأوضاع والمؤثرات مجتمعة عملت على إضعافه داخلياً وإقليمياً أو ربما تغيب دوره الإقليمي في هذه المرحلة . فقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق وبضمنه منطقة الجزيرة إلى خلق بيئة داخلية غير مستقرة ، بتفكيك مؤسسات الدولة ونظامها وإعادة بناء نظامه الجديد على وفق أسس أضعفت الانتماء

الوطني والوحدة الوطنية ، إذ يعاني العراق لاسيما منطقة الدراسة من أزمات سياسية داخلية أثرت على سياسته الخارجية ، الامر الذي يعيد الى الوجود مشكلة الموصل الحدودية بين العراق وتركيا .

مشكلة الموصل

بعد الحرب العالمية الاولى وعلى اثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب وتفككها وقيام الدولة العراقية تحت الانتداب البريطاني وفقا لمعاهدة سيفر ١٩٢٠ وفصل العراق عن الدولة العثمانية ، كان من أهم المشاكل التي واجهتها الدولة العراقية الفتية هي مشكلة ولاية الموصل فقد طالبت تركيا بضمها باعتبارها جزء لا يتجزء منها، وذلك استناداً لما جاء في الميثاق الوطني التركي عام ١٩٢٠ ، فما كان من تركيا الا ان تستمر بمطالبتها في حقها بضم ولاية الموصل^(١٥)، وكان من حججها انها جزء من هضبة الاناضول وان اغلب سكانها من الاكراد بالاضافة الى وجود عدد كبير من الاتراك فيها . لكن بريطانيا انتهجت سياسة التمسك بولاية الموصل من خلال اتجاهها لتعديل اتفاقية (ساكس- بيكو) ومن ثم عدلت باتفاقية سان ريمو لاستعادة الموصل الغنية بالبترول ومن ثم اخذت الصفه القانونية في معاهدة سيفر التي وقعها الحلفاء مع تركيا، واستمر الخلاف حتى قررت مجلس عصبة الامم ابقاء ولاية الموصل ضمن العراق على ان تراعى حقوق الاكراد فيها ، ما اثار غضب واحتجاج تركيا فاتبعت بريطانيا سياسة الترغيب والترهيب مع تركيا انتهت بتوقيع تركيا على معاهدة ثلاثيه بين تركيا وبريطانيا والعراق عام ١٩٢٦ اعترفت بموجبها على بقاء منطقة الموصل جزءاً من العراق ، والتنازل عن المطالبه بها مقابل ١٠% من نفط الموصل لمدة خمسة وعشرين عاماً^(١٦)، الا ان تركيا كانت ولا زالت تبدي اسفها الشديد لهذه الخسارة ، ما اكد بقاء الاطماع التركية في ولاية الموصل التي كانت ولا تزال تثار قضيتها بين الحين والآخر من قبل المسؤولين الاتراك او الصحافه كلما تعرض امن العراق الداخلي و الخارجي للتهديد، وفي مواقف كثيرة حاولت تركيا التدخل العسكري للسيطرة على الموصل وكركوك واستثمار الضعف العسكري للعراق في حرب الخليج الاولى وفي عام ١٩٨٦ عندما اعلنت ايران عن مكاسب عسكرية في شمال العراق ، كذلك في حرب الخليج الثانية عندما المح الرئيس التركي * الى حقوق تاريخية سابقة في كركوك والموصل حيث سبق له ان وضع خطة اوزال العثمانية الجديدة بهدف وضع أكراد العراق وحزب العمال الكردستاني pkk تحت إشراف تركيا وللمطالبة من جديد بحقوق تركيا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركوك مع بدء قوات التحالف بدخول اراضي العراق ، الا ان رئيس الاركان التركي رفض ذلك ، ومنذ آب ١٩٩١ ولغاية عام ٢٠٠٣ تكررت الاعتداءات العسكرية التركية في شمال العراق ، وسبق للرئيس التركي ** ان طالب باعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لانه يعدّ الموصل وكركوك مازالتا تابعتين لتركيا.

*أوزال توركوت

**سليمان ديميريل

وبعد الاجتياح الأمريكي للعراق صرح عبد الله كُول في لقاء صحفي بقوله: "سنأخذ حق تركيا من البترول هناك (الموصل وكركوك) سناخذه ضمن اطار حقوقي". وفي اعقاب ذلك اكد كُول بان بلاده ستطالب السلطات العراقية بحققها من النفط العراقي بحسب اتفاقية لوزان ١٩٢٣ اتفاقية انقرة عام ١٩٢٦^(١٧). واخر قامت به تركيا حسب تصريحات صحيفة تقويم التركية قيام قوة تركية خاصة بتصوير وثائق حقوق الملكية في كركوك والموصل مستغلة الفراغ الامني في عام ٢٠٠٣ وقامت بالتسلل الى دوائر التسجيل العقاري في المحافظتين قبل تعرض دوائر الطابو الى الحرق ونقلت هذه السجلات الى انقرة^(١٨). وبذلك تكون تركيا قد أخذت على عاتقها إثارة مسألة التركمان في العراق بهدف إبرازهم سياسياً، وفتح جبهة استنزاف جديدة للعراق، عبر ادعاء الوصاية عليهم، وتأكيد الروابط الثقافية التي تربطهم بتركيا، واستغلال التفكك السياسي

والعراقي في داخل العراق بالمطالبة بمنح تركمان العراق حقوقاً ثقافية وحكماً ذاتياً، وقد أكد ذلك في دستور العراق الجديد وبذلك يبقى التركمان ورقة ضغط تركية داخل الشأن العراقي^(١٩). تتطلع تركيا في هذه الممارسات الى استعادة حلم الدولة العثمانية الذي لم يغادر مخيلتها اذ امتد جزء منه في شمال العراق ومنها الموصل ، وان الكثير من مراكز القرار التركي لازالت تشير الى امكانية امتداد تركيا في مناطق عراقية حفاظاً على امنها خاصة اذا ماقرر اكراد العراق الانفصال واعلان دولة كردستان تمهيدا لدولة كردستان الكبرى ، وهنا يحدث التصادم الجيوبوليتيكي ، فتركيا تسعى الى تكوين تركيا الكبرى وكوردستان تسعى الى تكوين دولة كردستان الكبرى ، الامر الذي يؤثر في مستقبل العلاقة العراقية التركية والعلاقة بين كردستان وتركيا ومستقبل الاستقرار السياسي في المنطقة .

٢- التضاريس

من المعروف ان سطح الارض يتكون من اشكال تضاريسية مختلفة منها السهول والجبال والتلال والادوية والانهار والهضاب ، ولكل شكل من هذه الاشكال تأثير في العمليات العسكرية . فالاراضي السهلية تسهل عملية غزوها لكونها مناطق مفتوحة يسهل عبورها والتنقل فيها^(٢٠) والتستر فيها محدود ، ومن جهة اخرى نجد حركة القطاعات عبر التلال والجبال غالباً ماتصطدم بمقاومة السفوح ذات الانحدارات الشديدة التي تنتشر عليها الجلاميد الصخرية الكبيرة المبعثرة والسفوح غير المستقرة والمنحدرات الشاهقة . كما تؤدي وعورة المناطق الى تباعد الطرق عن بعضها والتوائها وتحدد طاقتها . ان بعض

اصناف المعدات العسكرية ذات فعالية محدودة اذا ما استخدمت في المناطق الجبلية ، ولا تستطيع العربات الحركة بصورة صحيحة فوق السطوح الوعرة ، فضلا عن عدم وجود مواضع ملائمة لتوجيه نيران المدفعية بشكل مؤثر ، كذلك صعوبة تحرك الاسلحة الثقيلة . كما تفرض الجبال قيوداً على المراقبة و تعرقل الدقة في اطلاق النار . فضلاً عن خطورة التحليق وصعوبة رصد الاهداف الامر الذي يؤدي الى تقيد كفاءة الاسناد الجوي وبالاخص القريبة من سطح الارض .

اما تأثير التضاريس على المواقف الهجومية فيكون بطرق مختلفة اذ يتطلب ذلك التخطيط للحركات وادارة الفعاليات العسكرية بحسب متطلبات طبيعة التضاريس الارضية لموقع العمليات العسكرية ، فالهجوم في المناطق يوفر نقاط للمراقبة تزيد من فعالية اسلحة الاسناد كما تساعد على اختيار الاهداف بالاضافة الا انها تساعد على اجراء الحركات التراجعية من خلال استخدام العوائق لحماية الاجنحة وتعطيل محاولات العدو الهجومية ، اما الهجوم في المناطق السهلية المكشوفة فلا تتيح الاغطاء محدود ، وتساعد على سهولة حركة القطاعات العسكرية الا في بعض الاماكن التي قد تعرقل السير كالاراضي الرخوة^(٢١).

اما فيما يخص تأثير تضاريس منطقة الدراسة في سير العمليات العسكرية ، فان صلابة سطح الارض وعدم تعرضها للفيضانات وخلوها من الاهوار جعل اكثر مناطقها صالحة لحركة القطاعات في كافة مواسم السنة . كذلك تصلح لقتال الدبابات وتتنقل الاليات ، ولوجود التلال والمرتفعات يهيئ المناطق الصالحة للدفاع^(٢٢)، الا ان انعدام وجود المياه في بعض المناطق حدد من الحركات وجعل الوحدات غير الالية غير قادرة على الابتعاد عن مناطق الانهار. كذلك شكل وجود نهر دجله وبحيرة الموصل شرق المنطقة مانع مائي عقدَ عملية التعاون والمناورة بين الصنوف الواقعه شرق دجلة في هذا المحور مما يستدعي بناء جسور عسكريه على نهر دجله والتي غالبا ما تكون عرضه للقصف الجوي . وعموماً تصلح المنطقة لقتال الدروع وعمل القوه الجويه ولا تصلح لحركات الدفاع وعلى العكس تصلح لحركات الهجوم^(٢٣)، كذلك تعدّ المدن هدفاً عسكرياً كونها مركز للسكان وبؤرة للنقل اذ تعمل البنايات كعوائق او تتخذ كنقاط دفاعية قوية وملاجئ ومخازن ، فلابد من تخفيض سرعة الآليات مما يعرضها لخطر الهجوم من الكمان^(٢٤). وتتميز المنطقة بوجود شبكة طرق برية صالحة للتنقل الآلي في كافة مواسم السنة تربط العراق بسوريا وتركيا .

تتميز طبيعة تضاريس المنطقة بانها مفتوحة لا تساعد على الدفاع ، وانما على العمليات التعرضية وهذا يملئ على اقليم الدراسة ان تكون لديه قوة جوية وطيران وتسليح وتجهيز وانظمة قيادة وسيطرة وتنظيم فرق تتميز بخفة الحركة والاسناد الناري العالي والبعيد المدى بحيث تتفوق على التسليح والتجهيز

والتنظيم لدى الجانب التركي ، الذي تتميز ساحته بوجود سلاسل جبليه منيعة ووعرة تمكنه من سهولة الدفاع في حال حدوث مواجهه ، ويجب مراقبة كافة التطورات في الجانب التركي من تجهيز وتسليح وذلك لحماية المنطقة وثرواتها من اي تهديدات خارجية (٢٥).

٣ - المناخ :

يؤثر المناخ في التحركات العسكرية وفي سير العمليات الحربية فقد لعبت المعلومات المناخية دورا بارزاً في التخطيط للعمليات العسكرية (٢٦)، وبالرغم من التطور التكنولوجي الحاصل في الاسلحة والتدريب والتخطيط للمعارك للحد نسبياً من الضروف المناخية الا انها بقيت تتحكم في سير العمليات العسكرية وعلى مر التاريخ (٢٧).

يتميز مُناخ منطقة الجزيرة بانه انتقالي بين مناخ البحر المتوسط شبه الجاف في شمالها، والمناخ الصحراوي الجاف في جنوبها (٢٨). ان اعظم تأثير تفرضه البيئات الصحراوية على الناحية العسكرية هو ذلك الذي ينشأ عن الرمل والغبار والرياح والمطر والطين حيث تؤثر هذه الضواهر في اعاقه الحركة او التدخل فيها وتحديد مجال المراقبة وتعطيل عمل المعدات عن تادية وضائفها ، كذلك تأثير الغبار والرمال على اجواف المدافع حيث يؤدي الى تأكلها، اذ تغوص العربات ذات الاطارات في الرمل والوحد وتتعطل المراقبة بسبب العواصف ، وهذا يتطلب خبرة وتدريب على تحمل الحر والضروف المناخية . كذلك يستوجب القتال في الصحراء السيطرة على مصادر المياه (٢٩)، او توفير كميات كبيرة من المياه وزيادة نسبة ملح الطعام في الغذاء للحد من التعرق (٣٠) . ويتأثر استخدام الاسلحة المباشرة وخاصة اثناء النهار بارتفاع درجات الحرارة اذ تؤدي الى صعوبة التسديد وزغلة العيون وكذلك نتيجة للسراب والخداع البصري وتكون الغبار الذي قد يحجب الرؤيا احياناً اذ ان الغبار الكثيف يجعل عملية تقدير المسافات صعبة رغم توفر اجهزة الليزر والخرائط الدقيقة (٣١). وقد يؤدي التباين الكبير في درجات الحرارة بين الليل والنهار في المناطق الصحراوية وقلة الرطوبة والنباتات الى ان تفقد الارض حرارتها بسرعه عند سدول الليل ليصبح الهواء بارداً ومستقراً ولهذا يكون المسح اسهل في الليل والسفر اكثر راحة، لذلك فظلت التحركات المسائية لدى الجيش الاسرائيلي. ويتطلب القتال في الصحراء شحن معدات خاصة ومناسبة بالضروف البيئية تفرض طلبات او قيود على تصميم المواد العسكرية فالرمال الهابة والغبار يدخل في المعدات فيؤدي الى الاسراع في استهلاكها (٣٢).

اقليم الجزيرة واهميته العسكرية

احتل اقليم الجزيرة القسم الشمالي من بوادي العراق اذ اخذ شكل المثلث الذي تقع قاعدته عند حافة الهضبة الغربية ورأسه عند الحدود العراقية السورية ، وتشكل المنطقة الجنوبية من الجزيرة من اخطر المناطق القريبة الى قلب العراق السياسي والاقتصادي والسكاني وهو بغداد ، ولهذا الموقع اهمية عسكرية كونه يربط العاصمة بغداد بالكيان الصهيوني عن طريق سوريا ، اذ تمثل ساحة الحركات جنوب الاقليم بانها تمر باخطر هدفين سوقيين الا وهما بغداد ودمشق^(٣٣)، حيث شهدت هذه المنطقة تسلل الارهابيين الى جنوب الجزيرة ، فشككت الجزيرة مرتعاً لارهابيين منذ عام ٢٠٠٣ الامر الذي هدد أمن المنطقة والدولة واستقرارها العسكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

كذلك اكتسبت منطقة الدراسة اهميتها العسكرية والسياسية من موقعها السوقي المتمثل في عقدة المواصلات العراقية وهي الموصل التي يشكل الجزء العراقي من المثلث العراقي السوري التركي الذي زاد من الاهمية السوقية والستراتيجية كونها منطقة تقاطع الطرق البرية والجوية ، فهناك من الخطط والمشاريع الاوربية التي اقدمها عام ١٧٨٢ فكرة إنشاء طريق بري حيوي يصل بين اوربا الغربية والشرق عبر تركيا وبلاد (ميسوبوتاميا)^(*) ، ومشروع سكة حديد بغداد عبر اقليم الجزيرة وكوردستان، حيث ان موقع كردستان العراق امتداد طبيعي لأهمية موقع (ميسوبوتاميا) فالضروف الطبيعية مناسبة طيلة ايام السنة للحركة وهذا جعل المنطقة ملائمة لاقامة هذه المشاريع الحيوية التي تخدم العمليات الوجيهية في المنطقة^(٣٤)، وكون اقليم الجزيرة يقع في نقطة استراتيجية مؤثرة بين منطقتين مهمتين هما الخليج العربي والبحر المتوسط مما جعله نقطة توازن دقيق بين طرفي الهلال الجبلي المتصل وعلى طرفي الهلال بلاد الشام والعراق ولهذا التوازن اثر في تحديد مجرى النشاط الحضاري والعسكري والاقتصادي^(٣٥).

وما يضيف اهمية عسكرية للاقليم هو وجود حقول البترول اذ مثلت الثروات النفطية الهائلة الشريان الحياتي لأقتصاديات الدول الغربية ، اذ عُدت من الالتزامات العسكرية ضمن استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الاوسط في السماح للاقتصاديات الغربية بالسيطرة على طرق الوصول الى احتياطات النفط والسيطرة عليها^(٣٦)، فنتيجة لوجود النفط برزت الاهمية الاستراتيجية وخاصة في الجانب السياسي فقد جعل تحديد الحدود ما بين العراق وتركيا خاصة اكثر تعقيدا وحساسية في السابق وتثار بين الحين والآخر من قبل تركيا في الوقت الحاضر^(٣٧). وما يزيد من الاهمية العسكرية للمنطقة هو السيناريوهات المتداولة هذه الايام وهي انفصال الاكراد عن العراق ، وهذا المتغير يتحتم انتشاره الى باقي دول المنطقة ، وبأمكان هذا الامر ايقاظ مطالب اكراد تركيا بالاستقلال كذلك الحال في ايران وسوريا ، وهذا ما يجبر تركيا للتدخل في العراق من اجل حماية امنها الوطني الداخلي اولا ثم حجتها في حماية الاقلية التركمانية في تلغفر واسترجاع حقوقها في الموصل وكركوك وهذا ما سيحرم الاكراد من التحكم بالموارد النفطية الموجودة في

المنطقة^(٣٨). وبعد عام ٢٠٠٣ سيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني على اجزاء من اراضي محافظة نينوى الواقعة شرق نهر دجلة وشمال غرب المحافظة ، ان ما يحدث في اقليم الجزيرة يهدد باجتياح عسكري تركي. الا ان وجود تفاهات بين تركيا واقليم كردستان قد يخفف ذلك .

(*) ميسوبوتاميا (Mesopotamia) : تعني بلاد ما بين النهرين باللغة الاغريقية .

لقد مثلت مجاورة سوريا لاسرائيل عمقاً استراتيجياً لاسرائيل وفي الوقت نفسه اصبحت الحدود العراقية السورية ذات اهمية عسكرية لتعزيز القوات السورية^(٣٩) الامر الذي اعطى اقليم الجزيرة اهمية عسكرية بالغة ، وخاصة في ظل الاوضاع السياسية والعسكرية الراهنة في سوريا اذ شكل اقليم الجزيرة بموقعه جسراً استراتيجياً يربط بين مناطق انتشار تنظيم القاعدة في سوريا مع تنظيم القاعدة في العراق ، وقد وظفت الولايات المتحدة هذه الازمات عن طريق حركاتها الخفية التي تعظم المصالح الاسرائيلية قبل المصالح الامريكية في الشرق الاوسط ، وتدخل روسيا الى جانب سوريا في هذه المواجهة المباشرة ضد الولايات المتحدة ما يُنبئ بوقوع حرب واجتياح للمنطقة ، الامر الذي يؤثر في الاقليم وعسكرياً واقتصادياً سياسياً^(٤٠).

ولابد من الاشارة الى ساحة الحركات مع الدول التي تجاور منطقة الدراسة ، لتوضيح الاهمية العسكرية لمنطقة الدراسة سنستعرض ساحات الحركات العسكرية فيما بين اقليم الجزيرة والدول المجاورة :

اولا : ساحة الحركات العراقية - السورية

تؤلف ارض الجزيرة القسم الاكبر من الاراضي العراقية في هذه الساحة التي تمثل المنطقة المتاخمة للحدود السورية وتشمل محافظتي نينوى والانبار في الجانب العراقي ومحافظات الجزيرة ودير الزور في الجانب السوري . يغلب على هذه الارض الانبساط والقليل من التلال وهي سهلة ومكشوفة . تبدأ الارض السورية من بادية الشام وهنا تبدأ السلسلة الشرقية للجلال السورية بالانخفاض تدريجياً حتى تنتهي بنجد في المملكة العربية السعودية وبسهول العراق على طول الحدود العراقية السورية المجاورة للحدود بسهل حوران .

تتصف الارض بالتموج وفيها بعض التلال والمرتفعات البسيطة وتغلب عليها صفة البادية . ونتيجة لانتشار الجفاف وصلابة الارض جعل منها ساحة تصلح لاجراء الحركات في كافة مواسم السنة ، ويمثل نهر الفرات المانع الخطير الذي يقطع هذه الساحة. ويتميز مناخها بانه مشابه لمناخ المنطقة الصحراوية

في معظم اجزاء هذه الساحة وخاصة على الحدود العراقية السورية ولذلك اتصفت الحركات العسكرية فيها بالطابع الصحراوي .

ولهذه الساحة اهمية سوقية كونها تربط العراق بالكيان الصهيوني عن طريق سوريا لان المحاور التي تربط العراق بسوريا تؤدي الى اهداف سوقية خطيرة في اسرائيل. وتزداد اهمية هذه الساحة من اهمية موقع سوريا التي تعد عقدة المواصلات البرية والجوية التي تتجه من جنوب شرق اوربا وروسيا نحو باكستان والهند شرقاً والخليج العربي جنوباً وقناة السويس غرباً وتعتبر سوريا منفذ العراق الطبيعي الى البحر المتوسط عن طريق مينائي بيروت واللاذقية . كذلك تبرز اهمية هذه الساحة عند تقدم القوات من الشمال لاكتساح سوريا فعندها تصبح الساحة مشتركة تندفع فيها القوات العراقية لتقاتل الى جانب القوات السورية ضد اي قوة معتدية من جهة الشمال . اما اهم محاور الحركات والاهداف السوقية في منطقة الدراسة فتشمل :

• محور موصل — حلب :

يعد هذا المحور من المحاور المهمة لكونه يربط اخطر الاهداف السوقية التي يتجنبها الجانبان وهما الموصل عقدة مواصلات العراق الشمالية بحلب عقدة مواصلات سوريا اذ تتفرع منها جميع الطرق وسكك الحديد الى شمال سوريا وجنوبها وترتبط بخطوط حركات خطيرة نحو تركيا، وترتبط الموصل بحلب بعدة طرق تشمل:

(١) طريق الموصل - تلعفر - سنجار - الحسكة - شداي - دير الزور - حلب : يبلغ طول هذا الطريق ٢٠٠ ميل ، ويصلح لجميع المواسم .

(٢) طريق الموصل - تلعفر - البعاج - دير الزور - حلب : طوله ٣٢٣ ميلاً تقريباً والطريق معبد وصالح للتنقل الآلي واجراء الحركات العسكرية عليها في كافة المواسم عدا موسم الامطار .

(٣) طريق الموصل - تل كوجك - قامشلي - حلب : يبلغ طوله ١١٨ ميلاً، معبد وصالح للنقل الآلي والحركات العسكرية بنطاق واسع في كافة مواسم السنة وذلك لمرورها في ارض مفتوحة سهلة داخل الاراضي العراقية السورية.

• مناطق التهديد والاهداف : يمكن الجانب المتقدم من العراق ان يتحشد في الموصل - سنجار -

تلعفر ويستهدف الحسكة - دير الزور - تمهيداً للتقدم نحو دمشق كأهداف سوقية خطيرة . واما الجانب المتقدم من سوريا نحو العراق فيتحشد في حلب - حسكة ويستهدف سنجار- تلعفر كأهداف اولية ثم يستهدف الموصل والعاصمة بغداد كأهداف سوقية خطيرة^(٤١).

ثانيا : ساحة الحركات العراقية – التركية :

تقسم هذه الساحة الى قاطعين الشرقي والغربي ومايدخل ضمن منطقة دراستنا هو القاطع الغربي، يشكل القسم الغربي الجزء الخطير من ساحة الحدود العراقية التركية والمتمثلة باقليم الجزيرة^(٤٢)، اذ تتصف الارض بانها مفتوحة وتقل العوارض التي تساعد على الدفاع ، ونتيجةً لذلك تمر بهذا القاطع اهم الطرق التي تساعد على التقدم الآلي الواسع في اكثر اشهر السنه من الشمال نحو الغرب^(٤٣). ويربط هذا القاطع بين اخطر الاهداف السوقية وعقدة المواصلات في شمال العراق وجنوب تركيا ويكون خط الحدود اقرب الى عقدة المواصلات الموصل اذ تبعد الموصل ٧٥ ميل بينما ديار بكر ١٧٠ ميل ، وان شكل الارض في الجانب التركي القريب للحدود الشمالية العراقية السورية يُسهل امر الدفاع لوجود السلاسل الجبلية المسيطرة على جميع المسالك عكس الاراضي في سوريا والعراق كونها مفتوحة ولا عوارض بارزة تعرقل التقدم من الشمال او تساعد على الدفاع . فالمنطقة سهلة وخاصةً غرب نهر دجلة تصلح لقتال الدروع وعمل القوة الجوية ولا تصلح لحركات الدفاع وانما لحركات الهجوم وتتصف هذه المنطقة بانها معدومة المياه عدا المناطق القريبة من نهر دجلة^(٤٤). ان موقف سوريا هو من يحدد طريق الحركات بسبب ان قسماً من الحركات التي تربط العراق بتركيا تقع ضمن الاراضي السورية في المنطقة المسماة بمنقار البط . وتشمل طرق الحركات :

(١) طريق ديار بكر – جزيرة بن عمر – زاخو – الموصل : تسلكه القوات التركية فيما اذا ارادت

عدم التعرض لسوريا وبقيت سوريا على الحياد فسيكون هذا الطريق هو المحور الرئيسي للحركات في هذا القاطع من الساحة الشمالية لانه الطريق الوحيد الصالح لمرور جميع الصنوف في جميع المواسم ويساعد الطرفين على زج قوات كبيرة . ويعتبر نهر الخابور ومضيق زاخو والجبل الابيض من اهم المواضع الدفاعية التي تسيطر على هذا الطريق من الناحية الشرقية وموضع فريدة باسناد اجنحة الموضع على جبل دهوك وعلى عطفة نهر دجلة ، وبالامكان نسف الجسور واتخاذها كمواضع للستار ويمكن الاستفادة من نهر الخوصر ولكنه قريب من الموصل فضلاً عن اتخاذ موضع على نهر دجلة للدفاع عن مدينة الموصل .

- مناطق التهديد في هذا الطريق : فيما يخص الجانب العراقي تتحشد القوات العراقية في الموصل

ودهوك والمواقع الامامية من زاخو والعمادية . اما الاهداف فتتمثل في جيش الخصم والجهة الاولى جزيرة بن عمر والجهة الثانية ديار بكر، وبرزت العوارض التي تعترض تقدم الجيش العراقي على هذا الطريق هي جبل شرناح وجودي داغ مابين الهيزي ونهر دجلة كذلك نهر دجلة عند مدينة بن عمر بالاضافة الى جبل مديات وجبل طور عابدين قبل ان يصل ديار بكر ، واذا ماتقدم الجيش العراقي وسلك الطريق

المر من جزيرة بن عمر الى زعرت ثم الى ديار بكر فضلاً عن عوارض الجبال يبرز عارض نهر دجلة وتفرعاته، وكذلك الطرق غير الصالحة للاليات . اما مايخص الجانب التركي فتتخذ قواته في ديار بكر ومناطق تجمع امامية في جزيرة بن عمر وحكاري (جولمرك). اما الاهداف فتتضمن جيش الخصم والاهداف السوقية زاخو والموصل ثم كركوك .

(٢) طريق ديار - بكر - نصيبين - تل كوجك - الموصل : يمر هذا الطريق بالاراضي السورية ، ولن يستفيد منه الجيش الذي لا يريد التعرض لسوريا . ويمر باراضي متموجة تساعد على استخدام الاليات وقتال الدروع وليس للجانب العراقي اية عوارض مهمة . ويستفاد منها للدفاع عدا جبل سنجار الذي يمكن ان يتخذ كموضع جنبي ازاء الجيش الشمالي . ويمكن اتخاذ تلال عطشان الواقعة قرب الموصل كمواضع دفاعية حتى عطفة نهر دجلة . ويمكن الاستفادة من هذا الطريق لاجل التحشيد في الاراضي السورية عندما يداهما الخطر فضلاً عن الطريق الذي يربط العراق بسوريا .

- مناطق التهديد في هذا الطريق : بإمكان القوات ان تتحشد في الموصل وقطاعات امامية من سنجار لتستهدف جيش الخصم اهداف سوقية متقدمة بالاضافة الى ديار بكر للصفحة الثانية ووضع اهداف سوقية اخرى في مرماها . اما بالنسبة للقوات التركية فبإمكانها ان تتحشد في ديار بكر والقطاعات الامامية في ماردين وجزيرة بن عمر لتضع في مرمى نيرانها جيش الخصم ثم الموصل وهي الهدف المهم في الجزيرة .

(٣) طريق جزيرة بن عمر - الشلكية - تل ابو ظاهر - زمار - عين زالة - الموصل : يوازي هذا الطريق مجرى نهر دجلة ، وتستفاد منه القوات التركية لتقدم رتل ثانوي لتشتت الدفاع العراقي ومساعدة الرتل الرئيسي المتقدم على محور ديار بكر - تل كوجك - الموصل .

وبالنسبة للساحة العراقية السورية التي تعد ساحة متممة للساحة العراقية التركية فقد تميزت بانها مفتوحة امام القوات التركية بعد سيطرتها على حلب عقدة المواصلات في شمال سوريا وهنا يسهل عليها التقدم على محور حلب - دير الزور - الموصل لتهديد ساحة الحدود الشمالية العراقية وهذه الساحة تتصف بانها مفتوحة ويسهل فيها الحركات الالية الواسعة حتى الموصل، فعليها تقع اهم الاهداف السوقية وهي الموصل ، فليس هناك اي عارض طبيعي سوى نهر الفرات الذي يصلح ان يكون موضعاً دفاعياً (٤٥).

وهنا يتضح ان منطقة الدراسة ضمت اهداف سوقية مهمة وخطيرة تتمثل في عقدة المواصلات وهي مدينة الموصل ومن بعدها مدن اخرى للوصول الى الهدف الاخطر والمتمثل بالعاصمة بغداد. فضلاً عن ان هذه الساحة تربط العراق بالكيان الصهيوني عن طريق سوريا لان المحاور التي تربط العراق بسوريا تشكل عمق استراتيجي لدول المواجهة العربية مع إسرائيل اذ تؤدي الى اهداف سوقية خطيرة في اسرائيل ، وبسبب الطوق العسكري والامني والسياسي الذي طوق منطقة الدراسة جراء موقعها الجغرافي ما بين تركيا في الشمال والكيان الصهيوني في الغرب، الامر الذي شكل خطراً وتحدياً جيوبوليتيكياً اثر سلباً على منطقة الدراسة^(٤٦). كذلك يعدّ موقع سوريا ذا اهمية استراتيجية كونها تعدّ منفذ الاقليم الطبيعي نحو البحر المتوسط واسرائيل . ونتيجة لوضع المنطقة في دور الاهمية الثانوية العسكرية والسياسية لدى المخططين العسكريين الامر الذي ادى الى سهولة اختراقها خلال الاحداث العسكرية التي مر بها العراق. ولاعطاء صورة واضحة عن الآثار السلبية والايجابية في سير العمليات العسكرية لمنطقة الدراسة سنعرض العمليات العسكرية التي جرت فيها خلال عام ٢٠٠٣ .

العمليات العسكرية في اقليم الجزيرة في عام ٢٠٠٣

لقد شكل اقليم الجزيرة محوراً ثانوياً في مسرح العمليات العسكرية في حرب الخليج الثالثة لغرض تثبيت القطاعات العسكرية ومحاور تشتيت القوات بالنسبة للقوات العراقية، فلم تبرز معارك رئيسية ضمن منطقة الجزيرة ولم تكن ضمن محاور القتال الرئيسية لان الخطة اقتضت تواجد القليل من القوات العراقية لصد أي هجوم محتمل من قوات التحالف من جهة الشمال في تركيا ، وتركزت القيادة على مسرح العمليات الجنوبي^(٤٧). تمثلت خطة قوات التحالف بالنسبة لشمال العراق ومن ضمنه منطقة الدراسة ان تحشد القوات الرئيسية المخصصة للعمليات البرية في مسرح العمليات التركي والاعتماد على اقصى تعاون من اكراد العراق للمرحلة الاولى من الحرب واحتلال المحافظات العراقية الشمالية مع الاسراع في احتلال مرتكزات المناورة بالعمق كاحتلال قاعدة صدام الجوية في منطقة القيارة ، والسيطرة على جميع المطارات في المنطقة بسلسلة من الانزالات الجوية ، ثم الاندفاع باتجاهين الرئيسيين غرب نهر دجلة والثانوي شرق نهر دجلة باتجاه الجنوب لاحتلال العاصمة بغداد، وكان من المقرر اندفاع الفرقة المدرعة الامريكية الرابعة وفرقة المشاة الامريكية العاشرة من الاراضي التركية من قاعدة (انجرك الجوية) نحو شمال العراق ، الا ان القيادة السياسية والبرلمان التركي رفضا ذلك^(٤٨).

وبدأت العملية من كافة الاتجاهات الاستراتيجية عدا الاتجاه الشمالي بسبب مستجدات الظروف السياسي مع تركيا مما أدى الى عدم دفع الفرقة الرابعة الاليه الجبلية الى شمال العراق اذ استعيز عنها لاحقاً باللوائين ١٧٣ ، ١٩٤ المنقولين جواً الى شمال العراق مباشرة^(٤٩)، وفي ليلة ٣/٢٦ انزل اللواء ١٣٧

من الفرقة الامريكية القتالية ١٠١ المحمولة جواً عدد من المظليين بلغ ٢٠٠٠ مظلي اضافة الى ١٠٠٠ من قوات العمليات الخاصة الامريكية (SOF) في مطار اربيل حيث عملوا مع قوات البيشمركة للتعرض للفيلق الاول الخامس، وكان من اهدافها الرئيسية تأمين كركوك والموصل والقواعد العسكرية القريبة والنفط والبنى التحتية، وبالفعل تم تأمين المطارات القريبة من كركوك وحقول النفط الشمالية وبعدها تم توجه بضع مئات من قوات العمليات الخاصة جنبا الى جنب مع قوات البيشمركة لمنع التعرض لهجوم من الخلف، لقد حددت طبيعة المنطقة الجبلية من محاور التقدم الرئيسية بالنسبة لقوات التحالف من خلال التقدم على الطرق الرئيسية المؤدية الى المدن الرئيسية . ثم التقت القوات الخاصة مع قوات البيشمركة نحو الموصل في وقت مبكر من ٤/١ / ٢٠٠٣^(٥٠) . وفي الوقت نفسه ومن الاتجاه الغربي للعراق قامت قوة من الفرقة ٨٢ الامريكية المحملة جواً عددها ٥٠٠٠ جندي انطلقت من منطقة قريبة من الحدود الاردنية بانزال على منطقة سد حديثة الكائنة شمال مدينة الرمادي ١٤٠ كم واحتلالها، لقد شكلت هذه المنطقة مفرق طرق استراتيجي فهي تؤدي الى الهدف الاهم وهو العاصمة بغداد والهدف الثانوي وهو الموصل عقدة المواصلات الشمالية . خلال ذلك الوقت تمت السيطرة على منطقة الكيلو ١٦٠ على الطريق الى الموصل مابين الانبار والحدود الغربية^(٥١) . وتمت السيطرة على الموصل بدون قتال اذ استسلم الفيلق الخامس بالتفاوض ، ثم انسحبت قوات البيشمركة نتيجة لضغوطات تركية ، وبعد ايام قليلة من دخول الموصل تم تعزيز فرقة المشاة البحرية فوصلت عناصر من الفرقة المجوقلة ١٠١ تحت قيادة الجنرال ديفيد بترابوس، وقُسمت مقراتها في مطار الموصل حيث اتخذ كقاعدة للماريز جنوب غرب مدينة الموصل، وتحتوي على مخيمات عسكرية لاحتواء خمسمائة جندي، كذلك اقيمت قاعدة الحرية في الموصل، في احد المواقع الرئيسية اذ اتخذ مقرا للوحدة ١٠١ الامريكية المحمولة جواً فضلاً عن وحدات تتمركز في تلعفر وفي الجنوب في مطار القيارة بالاضافة الى الكتائب المسؤولة عن الموصل والتي كانت بدعم من الشرطه العسكرية ، واعترف اللواء ببيتريوس بالمشاكل التي واجهته فيما بعد مع التوازن العرقي نتيجة التنوع القومي والديني والطائفي^(٥٢) .

اما تكريت فتقدمت لها قوات مشاة البحرية واستولوا على وسط المدينة وكانت المقاومة اقل مما كان متوقعا^(٥٣) . ماسهل عليهم السيطرة على جميع المنطقة ليتخذوا من معسكر **Speicher** في تكريت ، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى الجندي الأمريكي الذي أسقطت طائرته في تكريت عام ١٩٩١ ، كذلك أنشأ معسكر انكادو في بلد كقاعدة أمريكية لوجستية لتقديم الخدمات الحربية واللوجستية تستوعب بحدود عشرين ألف جندي . ويمتد المعسكر على مساحة قدرها ١٥ ميل مربع . لم تشكل منطقة الدراسة اهمية بالنسبة للقوات الامريكية كونها بعيدة عن ارض المواجهة المتمثلة بالجنوب وبعيدة عن الهدف العسكري الاهم وهو الوصول الى بغداد ، وبالرغم من امتناع تركيا عن السماح باستخدام اراضيها الامر الذي جعل من

العمليات العسكرية الامريكية تاخذ وقت اطول مما كان مخططاً . الا ان دخول القوات الامريكية كان يسيراً لعدم وجود مواجهات تذكر^(٥٤). وفيما بعد واجهت قيادة القوات الامريكية مشاكل بسبب التنوع القومي والديني في المنطقة فامتداد هذا التنوع داخل اراضي الدول المجاورة وخاصة تركيا ومشاركة قوات البيشمركة الكردية مع القوات الامريكية داخل اراضي الموصل اوجد تحسناً من قبل الحكومة التركية الامر الذي منع قوات البيشمركة من الاستمرار في مساعدة القوات الامريكية فشكل ذلك عبئاً على القوات الامريكية .

يتضح مما سبق ان منطقة الدراسة شكلت اهمية بالنسبة لقوات التحالف نتيجة وجود حقول النفط والغاز وعقدة المواصلات المتمثلة بمدينة الموصل ، كذلك موقعها الذي شكل الحدود الشرقية لاسرائيل ما يستوجب اهتمام قوات التحالف بها كونهم يقدمون المصالح الاسرائيلية في مخططاتهم . ولا بد من ايجاد جدار حدودي عازل بين اقليم الجزيرة وسوريا تحسباً لاي اختراقات للحدود ، وفي نفس الوقت ضعف البنى التحتية وفراغ المناطق الجنوبية والغربية من الجزيرة من السكان جعل منها مناطق مكشوفة للعدو سهل عليه عملية التقدم وتحديد اهدافه فيها والتقدم والسيطرة عليها ، وقد شكل الاقليم بعد الاحتلال اهمية استراتيجية بسبب مرور المقاتلين الاجانب من سوريا ، فلا بد من النظر في وضع الاقليم من حيث اعادة توزيع السكان بايجاد مراكز حضارية واقتصادية (زراعية ، وصناعية ، وتجارية ، وتعليمية) ، فضلاً عن توفير وسائل العيش من خدمات صحية وتعليمية واستصلاح الاراضي باستغلال المياه الجوفية والسطحية ليصبح الاقليم اكثر تكاملاً وقوة .

– العامل الامني

يعدّ الأمن الوطني من الركائز الجوهرية الحساسة التي تعتمد عليها الدول في المحافظة على استقلالها وأمنها وتطورها ، كونه يتعلق بقدرة الدولة على حماية شعبها واراضيها وحل المشاكل الداخلية للتصدي لاي عدوان خارجي^(٥٥)، وقد كان مفهوم الامن الوطني الكلاسيكي يركز على الامن العسكري ضد الاعتداءات الخارجية ، اما حديثاً فقد ركز على صيانة الجبهة الداخلية ليكون الامن الداخلي ظهيراً للامن الوطني الخارجي . تتطلب البيئة الداخلية الاستقرار والانسجام لتكون بعيدة عن الصراعات والأزمات والتدهور الأمني والاحتراب السياسي، ولتكون عنصر قوة وليس عنصر وهن ، وهذا بدوره يدفع الدولة إلى النظر والتوجه نحو بيئتها الخارجية وإعادة رسم أدوارها الإقليمية بشكل فاعل داخل منظومتها الإقليمية^(٥٦).

وتفيدنا دائرة المعارف البريطانية بتعريف الامن على انه (حماية الدولة – الامة من خطر القهر على يد قوة اجنبية) ، ويرى روبرت مكنمارا وزير الدفاع خلال حرب فيتنام (ان الامن يعني التطور والتنمية ،

سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونه .. والامن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد قدراتها ومواجهاتها ، لمنح الفرصة للتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مختلف المجالات سواء في الحاضر او في المستقبل^(٥٧) ، فالامن الوطني هو حماية الدولة و وحدة اراضيها وسيادتها واستقلالها واستقرارها، وبالتالي فالامن الوطني يتعلق بعنصرين الاول يتضمن حماية كيان الدولة ضد اعمال العدوان ، وسياسات التوسع بما يستلزم ضرورة ثيام جيش قوي يمكنه اداء هذه الوظيفة ، ومن ثم يشتمل هذا العنصر على مكونات عديدة تؤثر على تكوين هذا الجيش مثل التكوين الديمقراطي والقوة الاقتصادية ، ومستوى التقدم التكنولوجي ، وموقع الدولة ودرجة الاستقرار السياسي ، ودرجة النمو الاداري، وهذه مكونات طبيعية . اما العنصر الثاني فيتعلق بحماية النسيج الداخلي للدولة ، وعدم تعرضها لحرب دعائية او ضغوط اقتصادية ، او عمليات تخريب ، او ارهاب قد تؤدي الى اعاقا التنمية ، أي ان يصد محاولات التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق اقصى درجة ممكنة من التناسق ، ومن ثم وهذا يؤثر في التكوين الاتني ودرجة النمو الثقافي والقدرة على مواجهة محاولات فرض الهيمنة ، وهي المكونات الوظيفية^(٥٨).

لقد شهدت المرحلة الحالية تغيرات في طبيعة التهديدات ومصادرها وانواعها ونطاقها الامر الذي اثر على مفهوم الامن الوطني ، فلم يعد هذا المفهوم بالمضمون والتبسيط السابق ، وانما صار مفهوماً مركباً ومتعدد الابعاد والمستويات ، ويرجع ذلك الى المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم المعاصر. ويمكن تحديد اهم ملامح الظاهرة الامنية في الواقع المعاصر في ان الامن يتعدى حدود الدولة ليشمل دول الجوار الجغرافي ويمتد الى اطار اقليمي ودولي ، واتساع نطاق مصادر التهديد الامني والتي تشمل مصادر تهديد داخلية وخارجية من دول الجوار الجغرافي الناتجة عن التطورات الداخلية فيها ، ومصادر تهديد اقليمية أي في اطار جغرافي اوسع وقد يمثل ذلك في اطار العمق الاستراتيجي في ظل اختلاف توازن القوى ، ومصادر تهديد للأمن نتيجة تطور الاوضاع على مستوى النظام الدولي كالتحولات في علاقات القوة بين الاقطاب الكبرى الامر الذي ينتج عنه تهديدات امنية مباشرة او غير مباشرة^(٥٩). اما انواع مصادر التهديد الامني فتشمل :

- سياسية : تشمل الطائفية والقبلية والعرقية وماينتج عنها من قلق داخلي ، فضلا عن الفئات المهمشة والفقيرة التي تمثل بؤراً للانفجارات الداخلية ، كذلك الارهاب والفساد السياسي والاداري .
- غير القانونية : تشمل التلاعب باسعار السلع الاولى والاستراتيجية وغسل الاموال والمضاربة .
- لوجستية : تتعلق بالطرق والجسور ووسائل لنقل والمطارات .
- اجتماعية : كالبطالة والاخلال بمعايير العدالة الاجتماعية وغيرها .

- عدم الالتزام بالقواعد الفنية المتعلقة باداء الاعمال في المجتمع : كمخالفات التشييد، انتاج السلع الغذائية وغيرها .
- بيئية : ناتجة عن التلوث البيئي وهدم التزام المصانع والمنشآت بقواعد البيئة .
- صحية : ناتجة عن عدم الالتزام بالمعايير والمنظمة للحفاظ على الصحة العامة .
- التهديدات الامنية لنظم المعلومات : نتيجة اعمال القرصنة المعلوماتية واختراق هذه المنظومة التي قد تؤثر في حركة الطيران ومعلومات البنوك والتجارة.

— مقومات الامن الوطني :

يتكون الامن الوطني من مجموعة عناصر تؤثر في الاقليم من حيث تمنحه القوة او الضعف فمن خلاله استغلالها يتبين مدى الاستقرار كذلك تتضح ملامح سياسته الخارجية ، وأي تدخل في أي واحدة من هذه العناصر سيؤدي الى تدخل باقي العناصر الامر الذي يهدد امن الدولة . وتتباين هذه العناصر من دولة الى اخرى ومن اقليم الى اخر وفقاً للخصائص الطبيعية للمكان الذي تقوم عليه الدولة .

١ - المقوم الجغرافي :

يشمل الخصائص الجغرافية المتمثلة بالموقع والمساحة والشكل والتضاريس والمناخ والموارد الطبيعية وكذلك عدد السكان وتوزيعهم وكثافتهم وتركزهم ونشاطهم الاقتصادي . وهذا العنصر يحدد نوع الحماية المطلوبة في مواجهة الاعتداء الخارجي. تختلف قوة هذا العنصر باختلاف خصائص الاقليم الاخرى فاستغلال هذه العناصر بالطرق التي تعود على الاقليم بالنفع وعدم الاضرار بالاقاليم والدول المجاورة يكسب الاقليم اهمية امنية . ويجب التاكيد على مواطن الضعف في هذا العنصر لتلافي سبل اختراق الدولة^(١٠).

٢ - المقوم الاقتصادي:

يشمل قدرة الدولة على توفير احتياجات المجتمع ، سواء محلياً ام خارجياً وبايسر السبل، والقدرة على تجنب فرض القيود او تهديدات من خارج الدولة ، فضلاً عن قدرتها الاقتصادية على دعم القدرة السياسية والعسكرية . يعد الاقتصاد وهو محور الرئيس في هذا العصر ، ومع هذا فان وضعية عالمية سيئة اربكت الفكر الذي يوجه عملياته في عالم اليوم^(١١). فالوضع المالي والاقتصادي المتين للدولة

والمتوازن ماديا وزراعيا وصناعيا يُمكن من إعداد قوات مسلحة قوية قادرة على إدارة عجلة الحرب لفترة أطول كثيرا بالنسبة لبلد آخر بإمكانيات محدودة واقتصاد متزعزع^(٦٢).

٣ - المقوم السياسي :

تُعدّ تحركات افراد الدولة والمحسوبين عليها من أهم المؤثرات في الأمن الوطني ، فكلما سارت هذه التحركات إلى حل مشكلات الدولة وحسم النزاعات فيها والتوجهات الإيجابية تجاه مصالح مفيدة ومثمرة ، كان ذلك كله في تقوية الأمن^(٦٣). فاستغلال وتنظيم عناصر القوة من المؤثرات الواضحة على تنشيط القوة الوطنية ، اذ يعتبر تنظيم وإدارة عناصر قوة الدولة ومواردها عنصر اساسي، ويشمل نوع وشكل الحكومة وبنيتها التنظيمية ، ومدى تجاوب الشعب مع القيادة الوطنية وكذلك المهارة الدبلوماسية ، وإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وإدارة مصادر القوة للدولة تأثير على المجتمع الدولي. ان تقييم هذه النواحي يمكن مناعطاء فكرة معقولة عن امكانية الحكومة في توجيهها نحو تحقيق مصالح الدولة^(٦٤).

٤ - المقوم الاجتماعي والثقافي

لايقل هذا المقوم اهمية وخطورة على المجتمع وعلاقاته والاقتصاد وقدراته وعلى الانسان وسبل تمكينه الامر الذي قد يؤثر في توجهات المجتمع سواء كانت سلبية ام ايجابية تأثيراً كبيراً في الامن الوطني ، فكلما لبيت مطالب المجتمع واشبعت الحاجات الاساسية للمواطن ، وتحققت العدالة الاجتماعية والترابط الاجتماعي ، وتقدمت مظاهر الانتماء والتضامن ، كلما ساهم في الامن الوطني والعكس صحيح . وبعد الانسان العامل المؤثر في الامن الوطني ، اذ يتناوله التركيب الاجتماعي لسكان الدولة ، فالتقدم لايقياس بالضرورة بتوفر الثروات الطبيعية والموارد الاولية فقط ، وانما يرتبط بعقول واخلاص القيادات السياسية والادارية^(٦٥)، فهو القوة الفاعلة في ابعاده وهو المعني بتحقيق امنه ، اذ يتناول هذا البعد إعداد المواطن ليؤمن ذاته وغيره^(٦٦).

٥ - المقوم العسكري

تعد القوة العسكرية في أي دولة اهم هذه العوامل . حيث تهتم بتأمين الدولة من الأخطار الداخلية والتهديدات الخارجية مما يعمل على فرض الأمن والاستقرار في البلاد^(٦٧). فهو يساعد على زيادة وزن الدولة ومكانتها، ومن ثم نفوذها السياسي على المستويين الإقليمي والدولي. فوجود القوى المسلحة التي تعدّ أكثر عناصر الامن الوطني فاعلية التي لا يُسمح بضعفها ابداً لان ضعفها يؤدي الى انهيار الامن الوطني للدولة ، مايعرضها للتهديدات ، فقد تُحتل او تسقط او تُقسم^(٦٨). ويرتبط هذا العنصر بحجم ونوع القوات المسلحة في الدولة ونوع وحجم التجهيزات والمعدات العسكرية الموجودة فيها ومدى ملائمتها

للضروف الجغرافية والسياسية التي تتطلب نوعية معينة من القوات العسكرية . اذ انها تختلف من دولة الى اخرى تبعاً لاختلاف الضروف الجغرافية للدولة ^(٦٩). واهم فوائد العنصر العسكري هو انها توفر الحماية لباقي القدرات الأخرى للدولة لتنمو وتتطور، كما أنها تحمي الحدود الخارجية للدولة ومصالحها الحيوية من العدائيات الخارجية بما يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار.

لقد اثرت هذه لمتغيرات في قوة الأمن الوطني ، لكن بعضها ارتفعت اهميته النسبية لتأثيرها المباشر في استقراره أو ضعفه واضطرابه ، لكن الامن الوطني عموماً هو محصلة هذه العوامل الرئيسية التي تشترك جميعها في بناء القدرة التنافسية والاقتصادية والسياسية للدولة .

– اقليم الجزيرة و اهميته الامنية

تمثل منطقة الدراسة اهمية سوقية بالغة بالنسبة للعراق كونها تضم عقدة الموصلات الدولية وهي الموصل حيث تربط العراق من خلال اقليم الجزيرة بكل من سوريا وتركيا ^(٧٠)، فضلاً عن انه يتصل مع بقية محافظات الاقليم الجبلي كما يوصل الاقليم بمناطق حضرية داخلية تشمل تكريت وسامراء ثم الى قلب الدولة العاصمة بغداد ^(٧١). كذلك شكل الاقليم بموقعه النهري الذي يتأثر بقدرة تركيا على التحكم بمياه نهر دجله من خلال قطعه واتحويل مجراه تهديداً أمنياً للمنطقة أو بزيادة ضخ المياه بكميات أكبر بهدف هدم سد الموصل المهدد بالانهيار وإغراق المنطقة الامر الذي يشكل تهديداً أمنياً واقتصادياً للاقليم والدولة.

اما الطبيعة الطبوغرافية المتمثلة بالطبيعة الصحراوية والتي شكلت اكبر مساحة الاقليم في بادية الجزيرة التي يسهل من خلالها تسلل اوتقدم أي عدو نحو الاقليم ، اما التلال في الشمال والوديان فيسهل فيها الاختباء ، كذلك الموقع الحدودي للاقليم فقد كان له الاثر السلبي والايجابي على امن المنطقة فمن جهة يؤثر في زيادة النشاط الاقتصادي ومن جهة اخرى تمثل الحدود مناطق للتسلل والتهريب الامر الذي يهدد الامن الوطني للاقليم والدولة ^(٧٢).

وعند ملاحظة توزيع السكان نجد انهم يتركزون في المناطق الشرقية ويقل تركيزهم او ينعدم كلما اتجهنا غرباً باتجاه الحدود العراقية السورية كذلك طول خط الحدود العراقية السورية مايسهل من عمليات التسلل والتهريب . اما الاثار السلبية للتسلل والتهريب فتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة ، فمن الناحية الاقتصادية يؤدي التهريب الى هدر الثروة الوطنية وظهور مافيا التهريب التي تقوم بغسيل الاموال، وارتفاع الاسعار وحرمان الدولة من وارد التصدير والاستيراد والبطالة التي تعني ان الموارد المتاحة لم تستغل بالشكل الصحيح ومنها المورد البشري ^(٧٣) وضعف الامن الغذائي وتدمير الصناعة المحلية وخلق بيئة طاردة للاستثمار وتراجع مشاريع التنمية الامر الذي يؤدي الى تدهور الوضع

الاقتصادي ، ناهيك عن الآثار الاجتماعية المتمثلة بظهور الجريمة المنظمة والعنف والفوضى الاجتماعية وخلق طبقات متفاوتة مادياً، كذلك الآثار السياسية المتمثلة بضعف الثقة بين الشعب والحكومة وضعف المشاركة الديمقراطية بسبب ضعف الأجهزة الرقابية الأمر الذي يسيء الى النظام السياسي داخلياً وعلاقته الخارجية .

بعد عام ٢٠٠٣ واجهت المنطقة اعباء امنية نتيجة للخصائص الجغرافية التي تميزت بها المنطقة كذلك معارضة النظام السوري للتغير الذي حصل في العراق ، فانتشر خطر القتل العشوائي والخطف والاعتقالات والتفجيرات فقد هيمنة الجماعات المسلحة على بعض المناطق فضلاً عن غلق العديد من مراكز الشرطة في مناطق التوتر ما يفسح المجال امام خرق كهذا والى توجيه تهديدات من هذا النوع ، كذلك تتمركز العصابات المسلحة في جنوب وغرب الموصل ومناطق من قضاء البعاج والحضر وتلغفر وتتجه نحو الجزيرة حيث معسكرات تدريبهم وتجمعاتهم ومعاقلهم وصولاً الى مدينة الرمادي مستغلة الفراغات الامنية وقلة او انعدام السكان في هذه المناطق وطول خط الحدود ، فهناك علاقة تنظيمية وتعاون متواصل بين تلك العصابات الارهابية في الموصل مع المجاميع والتنظيمات الارهابية في سوريا^(٧٤). ان هذه الاحداث تتطلب جهود امنية مضاعفة من قوات حرس الحدود والقوات الامنية على شريط الحدود فلا بد من تشكيل خط دفاعي لمواجهة المتسللين وشن حملات عسكرية واسعة على اوكار التنظيمات الارهابية واغلاق الحدود . وفي ظل الاوضاع التي تمر بها سوريا ونتيجة لمجاورتها لاسرائيل فقد مثلت سوريا بالنسبة للعراق الساحة التي تربطه بالكيان الصهيوني لان المحاور التي تربط العراق بسوريا تؤدي الى الاهداف الوطنية في اسرائيل او العكس في حال حصلت أي مواجهه ، الامر الذي جعل من سوريا ساحة لتنفيذ المخططات الاسرائيلية الامريكية الخليجية في الوقت الراهن ، ولا يُستبعد ان يكون العراق في مرمى هذه المخططات الامر الذي يهدد الامن الوطني لاقليم الجزيرة^(٧٥) . كذلك يرتبط الامن الوطني لاقليم الجزيرة بالموقف السياسي التركي بسبب تواجد القوات الاجنبية على الاراضي التركية ، وهذا يشكل تهديداً للامن الوطني ، ان هذا الخلل السوقي في العلاقات بين البلدين يؤثر على التحركات المستقبلية ، ومن هنا تأتي معضلة العلاقات العراقية التركية^(٧٦).

اما التهريب فشمّل المواشي حيث تهرب عبر المنافذ الحدودية في منطقة (الكوكجلي) في محافظة نينوى ، اذ تسلك مجاميع الاغنام الجهة الغربية في نينوى باتجاه محافظة الانبار عبر الصحراء وهناك تتم عمليات التهريب . فضلاً عن عمليات تهريب النفط من مصفى بيجي والشرقاط الى السوق السوداء او المنظمة لتهريب عبر المنافذ الحدودية ومنها منفذ ربيع ، ناهيك عن العقود المشبوهة التي تبرمها محافظة نينوى مع اقليم كردستان لتهريب النفط^(٧٧) ان غالبية المهربين يؤدون نشاطهم في تهريب اي مادة تصلح للتهريب كالحاس والذهب والسلاح والنفط والعملات النقدية والآثار والسجائر والتحفيات النادرة

والسجاد والكتب القيّمة والمخطوطات. ويعود واردة التهريب للارهابيين حيث يشكل جزء من نسبة تمويل اعمالهم الارهابية والباقي يأتي من المملكة العربية السعودية ، وكذلك يعود الى العصابات الاجرامية، والعشائر واعضاء المجالس المحلية ومسؤولين اخرين في الادارة المدنية في المنطقة^(٧٨).

ان تردي الوضع الاقتصادي والتنموي والامني اثر سلباً في الامن الوطني وخصوصاً على الامن الداخلي في اقليم الدراسة الذي اتصف بانه سيء والجريمة متفشية وخاصة القتل . الامر الذي يتطلب مسؤولين اداريين وطنيين يقوموا بوضع خطط ويتبعوا سياسات تستهدف النهوض بالوضع الامني وتنمية الاقليم واستغلال الموارد الطبيعية بما يخدم السكان عامة وليس طبقات محدودة، وتحقيق كامل السيطرة على الموارد الطبيعية ، وتحكيم السيطرة على كافة القرى الحدودية مع سوريا عن طريق قوات وطنية عراقية . كذلك يتطلب الامر بناء سياج أمني ومراكز مراقبة أبراج وكاميرات متطورة وحفر خنادق بأطوال تصل إلى عشرات الكيلومترات ، وادخال جميع المسؤولين في دورات لتنمية الروح الوطنية ، ونصب منظومة مراقبة تعمل إلكترونياً لمراقبة الحدود .

ومن خلال ماتم عرضة في الفصول السابقة من واقع ما تمتلكه المنطقة من مقومات داخلية تمثلت بالموقع الجغرافي الاستراتيجي، والثروة النفطية، ونظام سياسي جديد أساسه ديمقراطية ، وامتلاكه لتركيبية اجتماعية متنوعة يمكن أن تكون أساساً لمقوم اجتماعي فاعل يعطي القوة المجتمعية للمنطقة وهذا ينعكس على الدولة باكملها، كل ذلك يشير إلى أن المنطقة تضم كافة متطلبات ومقومات الدور الإقليمي .

تتطلب المقومات الداخلية لمنطقة الدراسة بيئة داخلية مستقرة ومنسجمة بعيدة عن الصراعات والأزمات والتدهور الأمني والاحتراب السياسي، لكي توظف بشكل ايجابي ، لتكون عنصر قوة وليس عنصر وهن، وهذا بدوره يدفع العراق إلى النظر والتوجه نحو بيئته الخارجية وإعادة رسم أدواره الإقليمية بشكل فاعل داخل منظومته الإقليمية بعد بناء الداخل بكل مقوماته التي هي اساس لان تكون للمنطقة دور فاعل في بيئته^(٧٩) ، هذا ما يخص المنطقة داخلياً .

يكتسب اقليم الجزيرة اهميته السياسية الخارجية من الاهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في قلب الشرق الاوسط في جنوب غرب قارة آسيا وموقعه بين البحر المتوسط غرباً والخليج العربي جنوباً شرقاً ولهذا الموقع اهمية بالغة على المستوى الاقليمي والدولي ، فموقعه عند ملتقى قارة آسيا وافريقيا واوربا من ناحية وعلى اقصر طرق اليابسة التي تربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط من ناحية اخرى^(٨٠) شكل جسراً ارضياً يربط تلك النواتين الامر الذي جعل منه احد المناطق الارتكازية في العالم ، وكذلك يقع على اقصر الطرق الجوية التي تربط بين غرب وجنوب اوربا مع دول جنوب وشرق اسيا وهنا تبرز اهمية مدينة الموصل كونها تربط الاقليم داخلياً مع الدول المجاورة^(٨١) . كذلك الموقع ضمن المثلث العراقي السوري التركي الذي ينعكس على اهميته السياسية وقوته الشاملة في ضوء الالوضاع السياسية والامنية

المتخلخلة في سوريا وتركيا والتدخلات الاقليمية الامر الذي انعكس على الاقليم من النواحي الاقتصادية والثقافية والامنية والسياسية سلباً، فأقليم الجزيرة يشكل العمق السوقي الذي يربط العراق بكل من سوريا وتركيا ، وهذا العمق مرهون بطبيعة العلاقة بكل من سوريا وتركيا. فالعلاقة الايجابية للعراق مع محيطه العربي ستمكنه من الاتصال بالعالم الخارجي الامر الذي سينعكس ايجاباً من خلال الانفتاح التجاري وزيادة القدرة العسكرية ومن ثم زيادة قوته السياسية .

لقد جاءت الاهمية الساييسية لاقليم الجزيرة في مجاورته لسوريا التي اصبحت منطقة لتصارع الارادات الدولية والاقليمية فقد اصبح اقليم الجزيرة النافذة التي تمر من خلالها تداعيات الازمة السورية الى العراق . اما اهميتها السياسية على الصعيد الداخلي يأتي من كونها تمتلك موقعاً استراتيجياً سوقياً متميزاً وقدرات ديموغرافية ومجتمعية واقتصادية هائلة جعلت له اهمية اقتصادية وعسكرية وأمنية . فالاهمية الاقتصادية لمنطقة الدراسة تأتي من وجود الثروات الطبيعية التي تشكل القوة الكامنة اذا ما استثمرت بما يخدم الاقليم الامر الذي ينعكس ايجاباً على قوة الدولة. اما الاهمية العسكرية لمنطقة الدراسة فتأتي من كونها تشكل منطقة ضعف من الناحية العسكرية لانها منطقة مفتوحة لاي هجوم معادي خارجي فطول خط الحدود مع سوريا وقلة او انعدام السكان نتيجة لطبيعتها الصحراوية فضلاً عن تداخل الوضع الأمني والسياسي في المناطق المجاورة للاقليم المتمثلة بسوريا الامر الذي يسهل وتقدم الارهابيين الى المنطقة ووجود التلال في شمال شرق الجزيرة والتركز السكاني وتكدس النشاط الصناعي في المناطق القريبة من نهر دجلة يسهل من عملية الاختباء عند اختراقها لذلك شكلت هذه المنطقة بؤرة للاهاب بعد عام ٢٠٠٣، مايسهل من تسلل اي عدوان الى العاصمة بغداد الامر الذي يؤثر سلباً في الوضع السياسي .

فضلاً عن غنى المنطقة بالموارد الطبيعية المتمثلة بالنفط والزراعة والموارد البشرية التي جعلته على قدر عظيم من الاهمية ادى ان يكون الاقليم محط انظار الدول الاستعمارية خاصة الولايات المتحدة حتى اصبحت منطقة صراع بين الشرق والغرب ، فضلاً عن الصراع القومي الناتج عن تعدد قوميات المنطقة سواء كان الصراع يهدف الى السيطرة ام التحرر في حال غياب الامن القومي الوطني . ونتيجة لهذه الاهمية التي جعلته عاملاً مؤثراً في سياسات دول المنطقة والعقدة التي تتشابك فيه مصالحها^(٨٢).

هذا الواقع انعكس سلباً على اهميتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية وادى الى ان يشكل الاقليم نقطة ضعف في جسد الدولة . ولمواجهة هذه التحديات يتطلب التحرك السريع وتنسيق الجهود السياسية والعسكرية والاقتصادية . ولا يتم ذلك الا من خلال تنمية الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية السابقة

الذكر ، واعادة توزيع كافة المنشآت الصناعية والخدمات والتعليمية والصحية لضمان تنمية كافة اجزاء الاقليم بما يضمن نمو متناسب مع باقي مناطق الاقليم ليشكل منطقة قوة للدولة .

Abstract

Political geography interested in studying the effect of the natural, human and economic elements on the state in terms of strength or weakness. To analyze the state policy the geographical conditions must be recognized and defined so that we can understand the domestic and foreign policy. The internal geographical conditions, represented by the distribution of resources and population among the regions of the State, reflected on all the economic, political, military and psychological elements. This study is to

shed light on the geographical conditions in the Al- Jazeera region of Iraq and their impact on the state power. The region astronomical site is between latitudes ($^{\circ}33\ 3' - ^{\circ}37\ 5'$) to the north, and between longitudes ($^{\circ}41\ 5' - ^{\circ}37\ 7'$) to the east with an area of 49721 km² which forms 11.5% of the total area of Iraq. It includes the West sections that located to the west of Tigris River from the provinces of Ninevah and Salahuddin and the northern part of Al- Anbar province. With its western boundaries, it is adjacent to Syria and Turkey. The demographic aspect had been focused on. Al- Jazeera region of Iraq is distinguished with the ethnic diversity in the province of Nineveh where it serves as an ethnographic museum, as described by Dr. Shaker khasbak, which may allow foreign intervention under the pretext of protection the minorities, and that, in its turn, affects the security and stability of the region. The population density in the region is 66 person / km² comparing with the population density of Iraq which is 68, 7 person / km² according to the estimation of 2007. The population concentrates in the interior parts of the region specifically near the rivers and the water resources in a way that affected the investment of the region human and natural resources, as well as the political, economic and military conditions of the state. The study includes five chapters:

1. Chapter one: in which we dealt with the study theoretical frame, which includes: – the study problem, the study hypotheses, the study limits, the study methods, the study importance, the previous studies and the study structure. It also includes the terms and concepts relating the study subject.

2. Chapter two: studies the natural elements of Al- Jazeera region, which includes the geographical location (the astronomical site, and the site for the neighboring countries, and the strategic location), and geological structure, topography, climate, soil, water resources , and natural vegetation .

3. Chapter three: deals with the population elements of the region in terms of number and growth , the geographical distribution, population culture, the proportion of concentration , and the age and gender, economic structures as well as the environmental distribution.

4. **Chapter four:** is devoted to the economic fundamentals of the region, which are represented by the agricultural activity and its relationship to state strength, as well as the pastoral economy , the mineral wealth, industrial activity , transportation and its relationship to state strength, and tourism .

5. **Chapter five:** is a summary of the study results that the study concludes which show the political importance of Al-Jazeera region on the military, security, economic and political levels.

These chapters are followed by the recommendations that explain the study results.

المصادر

١. علي عادل حبيب ، مقومات الدور الاقليمي للعراق " دراسة مستقبلية " ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ٢٠١١ ، ص ٦٩ .
٢. عماد حسن الصالحي، الجغرافيا السياسية (الجيوپوليتيك) مدخل في الجغرافيا السياسية، (غير منشور)، مصدر سابق، ص ٢٣.
٣. علي عادل حبيب ، مقومات الدور الاقليمي للعراق " دراسة مستقبلية " ، مصدر سابق ، ص ٦٩-٧٠ .

٤. سمير ذياب سبيتان، الجغرافيا العسكرية، ط١، الجنادرية، الاردن، ٢٠١٢، ص ١٨.
٥. سعد السعدي، تكييف المتغيرات الجغرافية والتكيف لها في الجغرافية العسكرية، مجلة الجمعية الجغرافية، المجلد ٢٠، ١٩٨٧، ص ٦١.
٦. لويس سي بلتير و جي ايزل بريسي، الجغرافيا العسكرية، ترجمة د. عبد الرزاق عباس حسين، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٥، ص ٦٤.
٧. زيد علي حسين، منطقة الفراغ السكاني في الهضبة الغربية واثرها في قوة الدولة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية _ صفي الدين الحلي - جامعة بابل، ٢٠٠٩، ص ١٢٧.
٨. محمد حمزة، الجغرافية العسكرية، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، بلا تاريخ، ص ١٨٧.
٩. علي عادل حبيب، مقومات الدور الاقليمي للعراق " دراسة مستقبلية "، مصدر سابق، ص ٤٦.
١٠. لويس سي بلتير و جي ايزل بريسي، الجغرافيا العسكرية، مصدر سابق، ص ٦٤.
١١. محمد علوان محمد، تأثير السياسة الجغرافية على بناء القوات المسلحة للدولة، هيئة الدراسات والبحوث السوقية، كلية الحرب، جامعة البكر (سابقا)، ١٩٨٦، ص ٣٥.
١٢. هائل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، الاردن، ٢٠١٠، ص ٢٤.
١٣. محمد علوان محمد، تأثير السياسة الجغرافية على بناء القوات المسلحة للدولة، رسالة في الدبلوم العالي، ص ٣٨.
١٤. سلسلة عروض الجغرافية السياسية، الجغرافيا السياسية لمنطقة الحدود العراقية السورية، (غير منشور)، كلية الحرب/دورة الحرب الرابعة، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، ٢٠١١، ص ٤.
١٥. عمار شريف كاظم العظيماوي، الحدود العراقية - السورية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٩٦.
١٦. فاضل حسين، مشكلة الموصل، اطروحة دكتورا، ط٢، جامعة انديانا، الولايات المتحدة الامريكية، ط٢، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٧، ص ٧ - ٩ - ١٢.
١٧. شبكة الانترنت، صحيفة بلادي، الصحافة التركية والعوامل المؤثرة في العلاقات العراقية التركية، الخميس ١٢ / ايلول / ٢٠١٣:
<http://beladitoday.com/?iraq=%C7%E1%D5%CD%C7%DD%DC%C9-%C7%E1%CA%D1%DF%ED%DC%C9-%E6%C7%E1%DA%E6%C7%E3%E1-%C7%E1%E3%C4%CB%D1%C9-%DD%ED-%C7%E1%DA%E1%C7%DE%C7%CA-%C7%E1%DA%D1%C7%DE%ED%C9-%96-%C7%E1%CA%D1%DF%ED%C9&aa=news&id22=6738>

١٨. شبكة الانترنت ، الموقع :
<http://www.youtube.com/watch?v=L3XXRS15yYs>
١٩. علي عادل حبيب ، مقومات الدور الاقليمي للعراق " دراسة مستقبلية " ، مصدر سابق، ص ١٠٣ .
٢٠. عماد حسن الصالحي، الجغرافيا السياسية (الجيوپوليتيك) مدخل في الجغرافيا السياسية، مصدر سابق ، ص ٢٣.
٢١. لويس سي بلتير و جي ايزل بيرسي، الجغرافيا العسكرية، مصدر سابق ، ص ٦٢ - ٦٣ - ٦٤.
٢٢. محمد شاکر حمزة ، الجغرافيا العسكرية ، مصدر سابق، ص ٢٠١ .
٢٣. سلسلة عروض الجغرافيا السياسية، الجغرافيا السياسية للمثلث العراقي السوري التركي، (غير منشورة)، كلية الحرب/دورة الحرب الرابعة، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، ٢٠١١ ، ص ١١.
٢٤. لويس سي بلتير و جي ايزل بيرسي، الجغرافية العسكرية، مصدر سابق، ص ٦٥-٦٦.
٢٥. سلسلة عروض الجغرافيا السياسية، الجغرافيا السياسية للمثلث العراقي السوري التركي، مصدر سابق، ص ٦- ١٠.
٢٦. قاسم محمد عبيد الجنابي، القوة العراقية السورية في مواجهة العدو الصهيوني، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٤، ص ٢٩-٣٠.
٢٧. محمد شحاتة ربيع ، علم النفس العسكري ، دار المسيرة ، ط ١ ، ٢٠١٠ ، الأردن ، ص ٢١٩ .
٢٨. فؤاد عبد الوهاب محمد، مظاهر الجفاف ونتائجه في منطقة الجزيرة العليا، جامعة الموصل، كلية التربية، المؤتمر الاول لتخطيط والتنمية الريفية المتكاملة في منطقة الجزيرة (ربيع)، ١٩٩٠، ص ٦٠٠.
٢٩. لويس سي بلتير و جي ايزل بيرسي، الجغرافيا العسكرية، مصدر سابق، ص ١٢٠-١٢١.
٣٠. محمد علوان محمد، تأثير السياسة الجغرافية على بناء القوات المسلحة للدولة، مصدر سابق، ص ٣٨.
٣١. سمير ذياب سبيتان ، الجغرافيا العسكرية ، ط ١ ، الجنادرية ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ١٠٦ .
٣٢. لويس سي بلتير و جي ايزل بيرسي، الجغرافيا العسكرية، مصدر سابق، ص ٧٥-٧٦
٣٣. سلسلة عروض الجغرافيا السياسية، الجغرافيا السياسية للحدود العراقية السورية، (غير منشورة)، كلية الحرب/دورة الحرب الرابعة، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، ٢٠١١ ، ص ١٥.
٣٤. شبكة الانترنت، الموقع : <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=5380>
٣٥. سعدي ابراهيم الدراجي، تحصينات الموصل بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، ندوة دور الموصل في التراث العربي، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ٨٩-٩٠.
٣٦. ليون هارد، ترجمة سعدية الحسنية ، عاصفة الصحراء ، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط ١ ، ٢٠٠٥، ص ١٨.

٣٧. عمار شريف كاظم لعظيمي ، الحدود العراقية السورية ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .
٣٨. ليون هارد، نرجمة سعدية الحسنية ، عاصفة الصحراء ، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط١، ٢٠٠٥، ص ٥٦.
٣٩. ابو بكر رشاد واخرون، الجغرافيا العسكرية للجمهورية العراقية، (غير منشور)، كلية القيادة والاركان الملكية الاردنية، بدون سنة ، ص ٩.
٤٠. شبكة الانترنت، الموقع:
<http://www.annabaa.org/nbanews/66/600.htm>
٤١. سلسلة عروض الجغرافيا السياسية، الجغرافيا السياسية للحدود العراقية السورية، مصدر سابق ، ص ١٦-١٧.
٤٢. مجيد حميد شهاب البدري، الدور الاقليمي لتركيا في الترتيبات الامنية الجديدة واثرها في الامن القومي العربي، جامعة الكوفة ، مطبعة التميمي، ط١، ٢٠١١، ص ٤٦.
٤٣. محمد شاكر حمزة ، جغرافية العراق العسكرية، مصدر سابق ، ص ٣٥٥.
٤٤. سلسلة عروض الجغرافيا السياسية، الجغرافيا السياسية للمثلث العراقي السوري التركي، جامعة الدفاع، كلية الحرب، (غير منشور)، ٢٠١١ ، ص ١٠.
٤٥. سلسلة عروض الجغرافيا السياسية، الجغرافيا السياسية للحدود العراقية السورية ، مصدر سابق، ص ١٤.
٤٦. قاسم محمد عبيد، القوة العراقية السورية في مواجهة الكيان الصهيوني دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٨٤.
٤٧. مقابله مع العميد الركن عماد حسن الصالح ، كلية الحرب ، جامعة الدفاع ، بغداد، في ١٢/٥/٢٠١٣ .
٤٨. رعد مجيد الحمداني ، قبل ان يغادرنا التاريخ ، دار الزهراء ، بيروت ، (بلا تاريخ) ، ص ٢٧٨ .
٤٩. شبكة الانترنت، صحيفة القوة الثالثة: <http://www.thirdpower.org/index.php?page=read&artid=38002>
٥٠. شبكة الانترنت :
The Fight for *Mosul* – Institute for the Study of War [PDF]
٥١. رعد مجيد الحمداني ، قبل ان يغادرنا التاريخ ، دار الزهراء ، مصدر سابق ، ص ٢٤٠ .
٥٢. شبكة الانترنت، مصدر سابق
<http://www.thirdpower.org/index.php?page=read&artid=38002>
٥٣. شبكة الانترنت ، مصدر سابق:
The Fight for *Mosul* – Institute for the Study of War] [PDF]
٥٤. طارق محمد نجاح، الوجود الامريكي في الخليج الخلفية والاهداف، بدون مطبعة، بدون مكان للنشر ، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

٥٥. بدون مؤلف ، الجغرافيا العسكرية والمجهود الحربي، كلية الدفاع الوطني الملكية الاردنية، (غير منشور)، بدون سنة ، ص ٥.

٥٦. علي عادل حبيب ، مقومات الدور الاقليمي للعراق " دراسة مستقبلية " ، مصدر سابق، ص ١٠٣ .

٥٧. منذر سليمان ، نحو اعادة صياغة مفهوم الامن القومي العربي ومركزاته ، مجلة كنعان ، السنة ٨ ، العدد ١٥٤٤ ، ٣١ ايار ٢٠٠٨ ، ص ٦ .

٥٨. محمد سعيد العياش الشهراني، اثر العولمة على مفهوم الامن الوطني، رسالة ماجستير في القيادة الامنية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٢ .

٥٨. محمد سعد ابو عامود ، مفهوم الامن العام ، مركز الاعلام الامني ، مصر ، بدون سنة ، ص ١-٣-٤-٥-٦ .
٥٩. وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، تنمية المناطق الحدودية بين اهداف التنمية المكانية ومتطلبات الامن القومي دراسة ٧٦٠، (غير منشورة)، ١٩٨٩، ص ١٤.

٦٠. محمد سعيد العياش الشهراني، اثر العولمة على مفهوم الامن الوطني، رسالة ماجستير في القيادة الامنية ، مصدر سابق ، ص ٦٧ .

٦١. موسوعة مقاتل من الصحراء، موضوعات عسكرية، اسس ومبادئ الامن الوطني، شبكة الانترنت

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec13.doc_cvt.htm

٦٢. محمد سعيد العياش الشهراني، اثر العولمة على مفهوم الامن الوطني، مصدر سابق ، ص ٦٧ .

٦٣. بدون مؤلف، الجغرافيا العسكرية والمجهود الحربي، مصدر سابق، ص ٣٤ .

٦٤. سعيد رشيد عبد النبي، اليابان نموذج الانفتاح والمحافظة على الذات، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الاول ٢٠٠٥، ص ٧٢.

٦٥. موسوعة مقاتل من الصحراء، موضوعات عسكرية، مصدر سابق ،شبكة الانترنت

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec13.doc_cvt.htm

٦٦. محمد سعيد العياش الشهراني، اثر العولمة على مفهوم الامن الوطني ، مصدر سابق ، ص ٦٧ .

٦٧. موسوعة مقاتل من الصحراء، موضوعات عسكرية، مصدر سابق ،شبكة الانترنت

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec13.doc_cvt.htm

٦٨. وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، تنمية المناطق الحدودية بين اهداف التنمية المكانية ومتطلبات الامن القومي دراسة ٧٦٠، مصدر سابق، ص ١٤ .

٦٩. سلسلة عروض الجغرافيا السياسية، الجغرافيا السياسية للمثلث العراقي السوري التركي، مصدر سابق، ص ٦- ١٠ .

٧٠. سعدي علي غالب ، دور حركة الوافدين على الطرق العبدية في تنمية المراكز الحضرية شمال العراق ، مجلة الجمعية الجغرافية ، المجلد الثاني عشر ، بغداد، ١٩٨١، ص ١٣٦.

٧١. سلسلة عروض الجغرافيا السياسية، الجغرافيا السياسية للمثلث العراقي السوري التركي، مصدر سابق، ص ١٠.

٧٢. ثناء عباس، البطالة في العراق، صحيفة الاقتصادية، العدد ٢٠١١، ٦، ص ٢٥.

٧٣. شبكة الانترنت، موقع صحيفة البيئة الجديد

<http://www.albayyna-new.com/news.php?action=view&id=23952>

٧٤. سلسلة عروض الجغرافيا السياسية، الجغرافيا السياسية للحدود العراقية السورية ، مصدر سابق، ص ١٤.

٧٥. عدنان عبد الجبار محمد، تأثير العوامل الجيوبولتيكية للعراق على السوق العراقي، هيئة البحوث والدراسات السوقية، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، ص ٤٤.

٧٦. شبكة الانترنت، صحيفة الهدى، على الموقع:

http://www.al-hodaonline.com/np/19_6_2006/rabi/u2081bqq.htm

٧٧. شبكة الانترنت، صحيفة الاتحاد، على الموقع:

<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=36002>

٧٨. علي عادل حبيب ، مقومات الدور الاقليمي للعراق " دراسة مستقبلية " ، مصدر سابق، ٢٠١١ ، ص ١٥٥ - ١٠٢ - ١٠٣ .

٧٩. شهاب محسن عباس الاميري، جغرافية العراق الطبيعية، دار الجواهر، ٢٠١٣، ص ٢ .

٨٠. صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الاقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة

الموصل، ١٩٩٢، ص ٢.

٨١. سلمان خير محمد الحديثي ونزهان حمود نصيف ، اهمية العراق الجيوستراتيجية بالنسبة لدول الجوار الاسلامي (تركيا

وايران) في العصر الحديث، مجلة سر من رأى ، المجلد ٧، العدد ٢٧، السنة السابعة، تشرين الاول، ٢٠١١، ص ٣٧ .